الكويت: أدنى إنفاق في 18 عاماً

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

سجل إنفاق سكان الكويت خلال الربع الأول من العام الجاري، أدنى مستوى في أكثر من 18 عاماً، متأثراً بتراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين والمقيمين بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد.

وبلغ الإنفاق نحو 16 مليار دولار بنهاية مارس/ آذار الماضي، مقابل 26 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، بتراجع بلغت نسبته 38,5%، وفق بيانات صادرة عن الشركة المصرفية للخدمات الآلية اطلعت عليها «العربي الجديد» مشيرة إلى أنّ إجمالي الإنفاق في 2020، وصل إلى 90 مليار دولار.

وأظهرت البيانات زيادة كبيرة في الإنفاق الإلكتروني بنسبة بلغت 130% خلال الربع الأول رغم الانكماش الذي شهده إجمالي الإنفاق، إذ أدت القيود الحكومية لكبح انتشار كورونا، إلى التركيز على الشراء عبر شبكة الإنترنت. وقال مصدر مصرفي لـ«العربي الجديد» إنّ الأرقام تظهر تأثر المواطنين والمقيمين على حدّ سواء بتداعيات أزمة كورونا، مشيراً إلى أنّ الأزمة سرّعت التوجه نحو الدفع الإلكتروني، بينما تراجعت قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة 70% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.

وتتزايد مخاوف مختلف الأنشطة الاقتصادية من طول أمد الجائحة والإجراءات المصاحبة لكبح انتشارها. وفي وقت سابق من الشهر الجاري، أعلن مجلس الوزراء، الاستمرار في تطبيق حظر التجول الجزئي في البلاد، اعتباراً من مساء 22 إبريل/ نيسان الجاري، من الساعة 7 مساءً حتى الساعة 5 من صباح اليوم التالي، وذلك حتى نهاية شهر رمضان. وأشار مركز التواصل الحكومي، إلى أنّه ستتم مراجعة القرار، في حينه، بعد إعادة تقييم الوضع الوبائي في البلاد. وقال الخبير الاقتصادي الكويتي، مروان سلامة لـ«العربي الجديد» إنّ تراجع إنفاق المواطنين والمقيمين، أمر طبيعي في ظلّ الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها الدولة على خلفية الإغلاق الجزئي وتوقف العديد من الأنشطة التجارية عن العمل بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية.

لكنّ سلامة، حذر من استمرار الوضع الراهن، داعياً الحكومة إلى وضع خطة مدروسة للعودة إلى الحياة الطبيعية بشكل تدريجي من أجل منع الأوضاع من التدهور أكثر من ذلك، لافتاً إلى أنّ هناك شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين الذين تأثرت حياتهم جراء تشديد القيود. وما زال مطار الكويت والمنافذ البرية مغلقة ولا يسمح للمقيمين الذين لديهم إقامات سارية بالعودة إلى الكويت، فيما تبدي الحكومة قلقها من أنّ فتح المطار قد يساهم في زيادة تدهور الأوضاع الوبائية.

في المقابل، أكد الخبير الاقتصادي الكويتي، عمر الرشيدي، أنّ فرض حظر التجول الجزئي منذ 7 مارس/ آذار الماضي، تسبب في خسائر فادحة للشركات والأنشطة التجارية وأضرار كبيرة للقطاع الخاص، إذ اضطر المئات من أصحاب الأعمال إلى تسريح آلاف الموظفين لتقليص حجم الخسائر المسجلة.

وكان تقرير صادر أخيراً عن وزارة التجارة والصناعة، قد كشف عن زيادة غير مسبوقة في طلبات الشطب وتصفية الأعمال خلال الشهرين الماضيين، مشيرا إلى إغلاق نحو 1750 نشاطاً تجارياً في قطاع الأغذية وحده.

(فرانس برس)

ديون قياسية لشركات كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات رسمية، أن ديون الشركات العامة في كوريا الجنوبية، ارتفعت إلى مستويات قياسية خلال العام الماضي 2020، وذلك للعام الثالث على التوالي. ومن بين 350 شركة مملوكة للدولة، بلغ إجمالي ديون 347 شركة حوالي 544,8 تريليون وون (491,5 مليار دولار) في نهاية العام الماضي، بزيادة قدرها 17,9 تريليون وون عن العام الذي سبقه، وفقًا لوزارة الاقتصاد والمالية، وهو ما يمثل أعلى مستوى منذ عام 2005 عندما بدأت الحكومة في تجميع البيانات ذات الصلة. وبلغت نسبة الدين إلى رأس المال، وهي مقياس رئيسي للسلامة المالية، 152,4% في العام الماضي، وفق البيانات التي أوردتها وكالة يونهاب، أمس. لكن الشركات سجلت أرباحاً صافية بلغت 5,3 تريليونات وون في 2020، بزيادة 4,5 تريليونات وون عن عام 2019.

قطر: منصة موحدة للشكاوى والمنازعات العمالية

الدوحة ـ **العربي الجديد**

كشفت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في قطر، أمس السبت، عن إنشاء «منصة موحدة للشكاوى والمنازعات» تتيح للموظفين والعمال تقديم الشكاوى المتعلقة بالعمل من خلالها، مشيرة إلى أنّه سيتم إطلاق المنصة خلال الأيام المقبلة.

وقال وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، يوسف بن محمد العثمان فخرو، إنّ قطر ملتزمة بمواصلة جهودها الحثيثة الرامية إلى تعزيز حقوق العمال وحمايتها وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية. وأوضح فخرو، في بيان بمناسبة اليوم العالمي للعمال، أنّ الاحتفال باليوم العالمي للعمال هذه السنة يأتي تزامناً مع البدء بتنفيذ التشريعات الجديدة والرائدة إقليمياً التي عززت بيئة العمل الجاذبة للعمال، لا سيما التشريعات التي تسهل انتقال العمال بين جهات العمل المختلفة وقانون الحد الأدنى غير التمييزي لأجور العمال والمستخدمين في المنازل. ولفت إلى أنّ الوزارة تبذل جهدها لضمان صحة العمال وسلامتهم، من خلال تعزيز التدابير الاحترازية والاشتراطات الصحية في مواقع العمل وسكن العمال، للحدّ من انتشار فيروس كورونا.

وأكد فخرو استمرار الدولة في تنفيذ تدابير الاستجابة للتداعيات الاقتصادية للأزمة، من خلال حزمة الحوافز المالية وتمديد برنامج الضمانات الوطنية، حرصاً على استدامة الأعمال والوظائف ومواصلة دفع أجور العمال، مشيراً إلى أنّ الوزارة تعمل على تعزيز حماية الأجور وتقديم الدعم والمساندة للعمال لضمان حصولهم على حقوقهم ومستحقاتهم المالية وانتفاعهم بالسكن اللائق والخدمات الأساسية. وفي نهاية أغسطس/ آب الماضي، أصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عدداً من المراسيم المتعلقة بتعديل بعض أحكام قانون العمل، ودخول الوافدين وخروجهم وإقامتهم، وتحديد الحدّ الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل. وحُدد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل بمبلغ 1000 ريال قطري (274,7 دولاراً) شهرياً، وفي حال عدم توفير صاحب العمل السكن الملائم أو الغذاء للعامل أو المستخدم، يكون الحد الأدنى لبدل السكن 500 ريال (137 دولاراً)، والحدّ الأدنى لبدل الغذاء 300 ريال (82 دولاراً). وتضمنت التعديلات على قانون العمل، تشديد العقوبات على أصحاب العمل غير الملتزمين بسداد مستحقات العمال المالية، وذلك تعزيزاً لفعالية نظام حماية الأجور.

أخبار

إيرادات عُمان تهوي 30%

أظهرت بيانات رسمية، تهاوي الإيرادات المحصلة في سلطنة عُمان خلال الربع الأول من العام الجاري إلى ما يزيد قليلاً عن مليار ريال (2,6 مليار دولار)، بانخفاض بلغت نسبته نحو 30% عن نفس الفترة من العام الماضي 2020. وقالت وزارة المالية في نشرتها

الشهرية التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت، إنّ انخفاض إجمالي العائدات يرجع إلى هبوط صافي الإيرادات النفطية بمعدل 34,2%، نتيجة الانخفاض العالمي في أسعار النفط والآثار الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا. كما سجلت الميزانية العامة للدولة حتى نهاية الربع الأول، انخفاضاً في الإنفاق العام بنسبة 2,7% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، الأمر الذي أرجعته الوزارة إلى عدة أسباب، من بينها انخفاض الصرف على بعض موازنات الوحدات الحكومية، مشيرة إلى أنّ العجز الفعلي بلغ نحو 751,4 مليون ريال (1,95 مليار دولار).

خطط أوروبية لإنعاش الاقتصاد

قدمت تسع دول أوروبية من أصل 27 دولة في الاتحاد الأوروبي خططها الوطنية لإطلاق منح وقروض للإنعاش الاقتصادي، بهدف الخروج من تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد. وذكرت المفوضية الأوروبية، في بيان، أمس، أنّه سيتعين على هذه البلدان إنفاق ما لا يقل عن 37% من أموالها المخصصة لدعم الأغراض البيئية، و20% للرقمنة، لافتة إلى أنّ فرنسا واليونان والبرتغال وسلوفاكيا وألمانيا والدنمارك وإسبانيا ولاتفيا ولوكسمبورغ هي من قدمت خططها حتى الآن. ومن المقرر أن تتلقى إيطاليا وإسبانيا أكبر قدر من الأموال من برنامج الاتحاد الأوروبي للتحفيز، لأنّهما كانتا الأكثر تضرراً من الأزمة الاقتصادية خلال عام 2020.

17 مليار دولار للأمن الغذائي في أفريقيا

تعهد تحالف من مصارف متعددة الأطراف للتنمية، وشركاء لها، بتقديم أكثر من 17 مليار دولار على مدى سنوات عدة لتحسين الأمن الغذائي في أفريقيا.

وصدر هذا الإعلان بعد اجتماع عبر الإنترنت بعنوان «الغذاء لأفريقيا» نظمه بنك التنمية الأفريقي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التابع للأمم المتحدة.

من جانبهم، تعهد رؤساء 17 دولة أفريقية حضروا الاجتماع، بمضاعفة القدرات الإنتاجية لقطاعاتهم الزراعية بفضل التكنولوجيا والاستثمارات الخاصة بدخول الأسواق وتطوير الأبحاث.

ومن إجمالي هذه الوعود، سيأتي أكثر من عشرة مليارات دولار من بنك التنمية الأفريقي، وفق وكالة «فرانس برس».

مال وسياسة

تصعيد حول الرواتب في تونس

اتحاد الشغل يطالب بزيادات قبل مفاوضات صندوق النقد

في تصعيد قد يمثل عائقاً امام مفاوضات تونس للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، طالب الاتحاد العام للشغل، الذي يعدّ اكبر منظمة نقابية في الدولة، بزيادة الرواتب، بينما يشترط الصندوق تقليصها لتمرير القرض

تونس ـ **إيمان الحامدي**

طالب الاتحاد العام للشغل في تونس، أكبر منظمة نقابية في الدولة، بإجراء مفاوضات جديدة مع الحكومة لزيادة رواتب موظفي القطاعين العام والخاص، من أجل تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، في خطوة للضغط قبل بدء مفاوضات حكومية مع صندوق النقد الدولي للحصول على تمويلات تصل إلى 4 مليارات دولار، بينما يرضى الصندوق موافقته بإجراءات عدة، منها تقليص بند الأجور.

وقال نور الدين الطبوبي، أمين عام الاتحاد، في خطاب، أمس السبت، بمناسبة عيد العمال العالمي، إنّ «حكومة هشام المشيشي مطالبة بفتح مفاوضات فورية لتحسين الرواتب، وإعلان إجراءات اجتماعية تخفّف أعباء الشغالين (العمال) المنهكين من الغلاء وموجات التسريح بسبب الجائحة الصحية».

وأشار الطبوبي إلى ضرورة «توخي الشفافية والوضوح في كلّ الملفات الاقتصادية، خصوصاً المفاوضات مع الدول والمؤسسات المالية العالمية»، مطالباً بعدم اتخاذ أيّ قرارات من دون الرجوع إلى الشركاء الاجتماعيين وإلى الشعب. وأضاف: «سيادة البلاد فوق كلّ الاعتبارات»، لكنّه حذّر من انهيار وشيك للاقتصاد ستكون تداعياته وخيمة على التونسيين والعمال، معتبراً أنّ تراجع كلّ المؤشرات الاقتصادية عقب الجائحة الصحية هو نتيجة للهشاشة المتأصلة في اقتصاد البلاد، والتي تتطلب إصلاحات عميقة وسريعة وانخراطاً شاملاً لكلّ القوى السياسية في تنفيذها.

وقال إنّ الغلاء سحق الطبقات الفقيرة والمهمشة وحطّم المتوسطة منها، بسبب ما وصفه بـ«عربدة شبكات الاحتكار والمضاربة، في غياب تام لإرادة سياسة التصدي للفساد ومعاقبة الفاسدين».

ويأتي طلب النقابات العمالية بفتح مفاوضات لزيادة الرواتب قبل يوم من انطلاق تونس في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، لطلب تمويلات كبيرة وبدء برنامج إصلاحي شامل يعد تخفيض الرواتب، رغم سلسلة المشاورات التي أجراها رئيس الحكومة قبل أيام مع المنظمات الوطنية الكبرى، لا سيما اتحاد الشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة رجال الأعمال) من أجل تحديد خريطة طريق للإصلاحات الاقتصادية التي ستُقدم عليها الحكومة.

وتوحيد الجبهة الداخلية المنهكة بالخلافات السياسية شرط أساسي لصندوق النقد، الذي دعا المسؤولين في تونس بشكل صريح، في بيان أصدره في فبراير/شباط الماضي، إلى «اعتماد برنامج قوي وموثوق للإصلاح يحظى بتأييد واسع النطاق». وقال صندوق النقد، في تقرير حديث، إنّ أوجه الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية في تونس بسبب جائحة كورونا تهيمن على الأوضاع، رغم توقعات بتعافي النمو بدرجة محدودة في عام 2021.

وتتضمن وصفة الإصلاح التي يطالب بها صندوق النقد، الحدّ من العجز المالي عبر تخفيض فاتورة الأجور، وتقليص دعم الطاقة، وزيادة الإيرادات الضريبية، مع إعطاء أولوية للإنفاق على الصحة العامة، والاستثمار، وحماية الإنفاق الاجتماعي الموجه للمستحقين. كذلك، دعا الصندوق سلطات تونس إلى تعزيز عدالة النظام الضريبي وجعله أكثر دعماً للنمو، وحثّ على اتخاذ إجراءات لتسوية المتأخرات المتراكمة في نظام الضمان الاجتماعي.

الحكومة تعتزم اقتراض 4 مليارات دولار من صندوق النقد

ويمثل الاقتراض الجانب الأكبر من التمويل في موازنة 2021، إذ تنوي الحكومة اقتراض حوالي 19,5 مليار دينار (7,22 مليارات دولار) من السوقين الداخلية والخارجية، بما يعادل 37% من إجمالي الموازنة التي صادق عليها البرلمان في ديسمبر/كانون الأول الماضي، بقيمة 52,6 مليار دينار (نحو 19 مليار دولار).

وتأتي مطالب الاتحاد العام للشغل بزيادة الرواتب بنداً أساسياً فيه. وكان رئيس الحكومة هشام المشيشي قد قال، يوم الجمعة، في مقابلة مع وكالة «رويترز»، إنّ تونس تسعى إلى برنامج قرض بحوالي 4 مليارات دولار، مع صندوق النقد الدولي على ثلاث سنوات، مقابل حزمة إصلاحات اقترحتها الحكومة بهدف إنعاش اقتصادها العليل، معتبراً أنّ مخصصات الأجور في تونس «عالية جداً».

ومن المنتظر أن يعرض الوفد التونسي الذي يقوده علي الكعلي وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، على خبراء صندوق النقد، غداً الاثنين، توجهات البرنامج الإصلاحي الذي وضعته الحكومة التونسية بالتشاور والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية لا سيما المنظمات الوطنية، إلى جانب المنهجية والروزنامة التي سيجري اعتمادها في تنفيذ هذا البرنامج الإصلاحي.

ووفق المتحدث الرسمي باسم اتحاد الشغل، سامي الطاهري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، فإنّ الاتحاد رفض أن يكون ضمن الوفد التونسي المفاوض لصندوق النقد الدولي، بسبب الغموض في برنامج الإصلاح الاقتصادي وتكتم وزير المالية على خطته لإقناع مؤسسة التمويل بمنح تونس قروضاً جديدة.

تظاهرة للمعهد سيت في مارس/آذار الماضي للمطالبة بزيادة الأجور (الأناضول)

سورية

الأسعار لا تتراجع رغم انخفاض الدولار

ريان محمد

رغم تحسن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأميركي خلال الأيام الأخيرة، لم يلمس السوريون أثراً لذلك على واقع معيشتهم، فقد خابت آمالهم في تراجع أسعار السلع، التي سجلت قفزات كبيرة بالتوازي مع صعود الدولار في فترات سابقة. ووصل سعر صرف الدولار الواحد إلى نحو 3975 ليرة، يوم الاثنين الماضي، بعد أن كان قد كسر حاجز 4000 ليرة مؤخراً. وعلى غير المتوقع، سجلت العديد من السلع ارتفاعاً جديداً في الأسعار، في الوقت الذي تتواصل فيه أزمات نقص الوقود والخبز والكثير من المنتجات.

وكان انخفاض سعر صرف الليرة المتسارع خلال الأسابيع الماضية، قد أدى إلى ارتفاع غير مسبوق لأسعار مختلف السلع، فأصبح كل شيء يباع على أساس تسعيره بالدولار، فتجد الآلة الحاسبة لا تفارق يد الباعة صغاراً كانوا أم كباراً، فهم دائما يحسبون سعر الصرف، بحسب نشرة غير رسمية يتم تداولها في السوق السوداء، والتي غالبا ما قد تشهد ثلاثة أسعار يومياً تبدأ بسعر الافتتاح وسعر منتصف النهار وسعر إغلاق السوق. يقول ياسر قطيني (37 عاما)، موظف في شركة خاصة في دمشق لـ«العربي الجديد»: «هبط الدولار والأسعار شبه ثابتة، ففي سورية الأسعار هي في اتجاه واحد، ما يرتفع لا يعرف الهبوط».

يضيف قطيني: «لا يوجد إلا حديث الانتصار الذي حققه النظام بتخفيض سعر الصرف، لكن ماذا ينفعني تخفيضه إن لم تنخفض الأسعار بشكل يسمح لأصحاب الدخول المسحوقة مثلي، بالحصول على احتياجاتهم الأساسية، فاليوم الدولار تراجع، إلا أن أسعار المواد الغذائية لم تتراجع، بل وشهدت أسعار الأدوات المنزلية ارتفاعا محدوداً، دون أي تأثر يذكر بانخفاض سعر صرف الدولار».

من جانبه، يقول أبو محمد إدريس (48 عاما)، صاحب محل لبيع أدوات منزلية في دمشق، لـ«العربي الجديد»: «فوجئنا بأن هناك مواد ارتفع سعرها قليلاً، ولا معلومات دقيقة حول سبب ذلك، لكن نشرة الأسعار تأتينا من تجار الجملة، وغالبا الأمر يتعلق بالمستوردين وتكاليف الاستيراد، لكن لا أحد يخرج على الناس ويخبرهم بالحقيقة».

بدوره، يقول خبير اقتصادي في دمشق، طلب عدم ذكر اسمه إن «الاقتصاد السوري منهار، حيث هناك توقف شبه كامل للإنتاج ولا تصدير يذكر، والثروات الباطنية غالبها خارج سيطرة النظام، ولا سياحة، وحتى تحويلات المغتربين دون المستوى المتوقع، ما يعني أن النظام فاقد لمصادر النقد الأجنبي، وما تم مؤخرا من دعم لسعر صرف الليرة، وتمويل التجار بالعملة الصعبة، غالبا ما يجري قد يكون عبر دعم خارجي بالنقد الأجنبي، وقد تم الحديث عن قرض روسي ميسر بنحو نصف مليار دولار».

التجار يحددون أسعار السلع وفق قيمة الدولار

المغرب

الصيادلة يطلبون الحماية من مبيعات الإنترنت

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يسعى الصيادلة في المغرب إلى وضع حد لما يعتبرونها منافسة غير مشروعة من وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تنشط عمليات بيع للأدوية بشكل ملحوظ، خاصة في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد.

وتأتي تلك المنافسة غير المشروعة عبر بيع الأدوية من خلال شبكة الإنترنت في سياق متسم بضيق سوق الأدوية في الدولة، حيث لا يتعدى معدل الاستهلاك للفرد الواحد 45 دولاراً سنوياً، بينما يصل إلى 300 دولار في العام على المستوى الأوروبي.

وشرعت مديرية الأدوية والصيدلة التابعة لوزارة الصحة، في عقد اجتماعات مع الصيادلة، حيث تتجه نحو اتخاذ تدابير من أجل التصدي لانتشار عمليات بيع العقاقير عبر المنصات الإلكترونية المختلفة.

وينتظر أن تطلب وزارة الصحة التي تفهمت مطالب الصيادلة، تدخل الهيئات القضائية المختصة، بهدف تعقب المسارات غير المشروعة لبيع الأدوية والمنتجات الصحية عبر القنوات غير المعتمدة.

ويركز الصيادلة على المنافسة الآتية من باعة عبر الإنترنت لمنتجات مثل حليب الأطفال والمنتجات المشتقة من الحليب الموجهة للرضع، التي يسند تسويقها فقط للصيادلة في المغرب.

ويقول الصيادلة إن أغلب الأدوية والمنتجات الطبية التي تروج عبر الإنترنت مغشوشة، وتنطوي على مخاطر على صحة المستهلكين الذين يقبلون على شرائها دون ضمانات.

ويقول مديح ودبع، الكاتب العام الأمين العام للجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك، إن مسعى الصيادلة لوقف ممارسات باعة الأدوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مسألة سديدة، على اعتبار أن مهنة الصيدلة منظمة لا يمكن أن يمارسها إلا الصيادلة المرخص لهم بذلك.

ويضيف ودبع في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» أن الصيدلي مسؤول عن الأدوية التي يبيعها للمريض، ويفرض عليه القانون ألا يبرح الصيدلية حتى يقدم إرشادات لمن يقصده، وبالتالي يمكن إثارة مسؤوليته عندما يلحق ضرراً بالمريض.

ويرى أن من يقومون بالترويج للأدوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يقترفون عملاً لا يجيزه القانون، حيث لا يجوز العمل على إشهار الأدوية عبر أية وسيلة كانت في المغرب. ويتابع أن بيع وترويج الأدوية خارج الصيدليات، يمكن أن يفضي إلى عرض أدوية مزيفة خارج أية رقابة، خاصة في ظل توسع سوق إنتاج الأدوية المزيفة في بلدان أسيوية.

وتعاني مختلف النشطة الاقتصادية من تداعيات كورونا في المغرب. وكانت اللجنة الوطنية للاستثمار قد أجازت في فبراير/شباط الماضي، مشاريع بقيمة 1,22 مليار دولار، وهي مشاريع تأتي في سياق سعي المملكة لإنعاش الاقتصاد، بعد انكماش بلغ 7% العام الماضي.

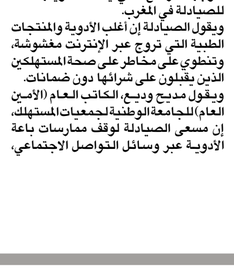
جائحة كورونا تسببت في تزايد بيع الأدوية خارج الصيدليات (Getty)

تحقيق

محاولات عدة جرت لاختبار دخول السوق العراقية من قبل دول عربية وأجنبية خلال السنوات الماضية، إلّا أنّ ثمة أطرافاً تأبى أن تتراجع الهيمنة التي تفرضها منتجات دول مجاورة، على رأسها إيران، فيما تحاول الحكومة العراقية الفكاك قليلاً من تلك القبضة

الهيمنة على أسواق العراق

خطة طموحة لجذب الاستثمارات تصطدم بعراقيل

بغداد ـ **عمار حميد**

عاد الحديث في العراق عن جذب استثمارات أجنبية لزراعة مناطق شاسعة شمالي وغربي البلاد، لكن هذه المرة من خلال عروض صينية، بينما يساور القلق المسؤولين العراقيين من إمكانية تعطل المشروعات المخطط لها، كما حدث من قبل، في ظل معارضة أطراف سياسية فتح السوق بغية استمرار الهيمنة لسلع بعينها تسيطر عليها دول مجاورة للعراق.

وكشف مسؤول في وزارة الزراعة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ الحكومة وجهت الوزارة لإعداد خطة بالتعاون مع وزارة التخطيط وهيئة الاستثمار الوطنية، لطرح مشاريع استثمارية بالقطاع الزراعي في العديد من المناطق تتجاوز مساحتها 3 ملايين دونم (الدونم يعادل ألف متر مربع في العراق).

وقال المسؤول إنّ المناطق المقترحة تشمل صحراء الأنبار (غرب)، وبادية نينوى (شمال)، وجزيرة سامراء (وسط)، وجنوب غربي كركوك (شمال)، وغربي كربلاء (جنوب غرب بغداد)، وجنوبي المثنى (جنوب).

وأشار إلى اعتزام الحكومة تقديم تسهيلات كبيرة وغير مسبوقة، ضمن خطة تهدف لتشغيل آلاف الأيدي العاملة المحلية في تلك المناطق وتحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات زراعية تستنزف سنوياً مبالغ مالية ضخمة بالعملة الصعبة لاستيرادها من الخارج.

ولفت إلى أنّ شركتين صينيتين أعربتا عن اهتمامهما بالمشروع، كما أنّ هناك مساعي لجذب شركات من وجهات أخرى، مضيفاً: «لو نجحنا في استثمار نصف المساحة المستهدفة، سيتحول العراق من بلد مستورد إلى مُصدّر، وستتوفر للبلاد مليارات الدولارات».

لكنّ المسؤول العراقي لم يخف خشيته من عرقلة هذا التوجه «لقيام بعض الجهات السياسية بعرقلة الاستثمارات، خصوصاً في القطاع الزراعي، لاستمرار العراق في استيراد المحاصيل الزراعية من دول الجوار».

وكانت السعودية قد تقدمت بعرض، العام الماضي، لاستثمار نحو مليون هكتار زراعي في العراق (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع)، إلّا أنّ مليشيات مسلحة وأحزاباً حليفة لإيران قادت حملة واسعة لرفض المشروع، الأمر الذي دفع وزارة الزراعة العراقية إلى الإعلان رسمياً عن إلغاء المشروع، مبررة ذلك بعدم كفاية المياه الجوفية.

لكن مع تجدد المساعي الحكومية لفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي في الزراعة وتقدم شركات صينية بعروض في هذا الشأن، تثور تساؤلات حول ما إذا ما كانت المحاولة ستنجح هذه المرة، لا سيما أنّ الصين حليفة لإيران في كثير من الملفات، أم أنّ الرغبة في بقاء الهيمنة على السوق العراقية ستظل مسيطرة.

وفي وقت سابق من إبريل/ نيسان الجاري، قال المتحدث باسم وزارة الزراعة حميد النايف، في بيان، إنّ «العراق مدّ يده لجميع دول العالم من أجل جذب الاستثمارات، وهناك شركات صينية لديها الرغبة في الاستثمار بالعراق».

وأضاف: «تم طرح هذه الفكرة مع الجهات ذات العلاقة، كما أنّ الصين جادة في الاستثمار، لا سيما أنها من الدول الكبرى الغنية بالأموال، مع إمكانية توفير جميع الإجراءات والمياه من خلال تقنيات الريّ الحديثة والآبار لتستثمر في هذه المنطقة وتنعشها من أجل زيادة المساحات الخضراء».

وتابع أنّ «عملية الاستثمار لا تقوم بها وزارة واحدة، بل تقوم وزارة الزراعة بإعداد المساحات الاستثمارية، ويجري تسليمها إلى الهيئة الوطنية للاستثمار، وهي التي تتفاوض مع الدول والشركات. إضافة إلى ذلك، تتولى وزارة الموارد المائية تجهيز ملف المياه، فضلاً عن الجهات الأمنية وتسهيل سمات الدخول، وتوفير بيئة آمنة ومتكاملة».

وفي السياق نفسه، تقول شروق العبايجي، عضو لجنة الزراعة في الدورة البرلمانية السابقة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «العراق مؤهل لأن يكون من الدول المنتجة زراعياً، ولا يقتصر ذلك على توفير الأمن الغذائي، إنّما رفد موازنة الدولة بمليارات الدولارات وجعل إيراداته متنوعة المصادر بامتلاكه كلّ المقومات».

تضيف العبايجي أنّ «الاستثمار الزراعي يحتاج إلى إرادة سياسية واقتصادية وتخطيط سليم وفق معايير صحيحة تجمع بين كلّ أنواع الاقتصاد المختلط والخاص».

تتابع: «الاستثمار بالعراق في المجالات كافة مرتبط بإرادة الحكومة، فمتى ما كانت الحكومة جادة في ذلك ستدخل الشركات الاستثمارية»، مشيرة إلى أنّ العراق يمتلك نحو 24 مليون دونم صالح للزراعة. وتقول: «الزراعة كانت قبل 2003، تمثل نحو 30% من إجمالي الناتج القومي، لكنّها تناقصت بشكل كبير في السنوات الأخيرة»، متوقعة ارتفاع هذه النسبة إلى أكثر من 30% «إذا ما عملت الحكومة على استثمار الأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة عن طريق شركات أجنبية رصينة».

لكنّ النائب البرلماني ملحان المكوطر يقول لـ«العربي الجديد» إنّ «هناك أسباباً كثيرة تعيق الاستثمار في العراق، أبرزها غياب البيئة الآمنة التي تشجع عمل رؤوس الأموال في أغلب مناطق البلاد»، مضيفاً: «الاستثمار يحتاج إلى قوة قرار ورؤية ودراسات معمقة للمدى البعيد».

في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، قال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، على هامش اجتماع لمجلس الوزراء: «هناك حملات تشكيك بأيّ تقارب للعراق مع أيّ دولة، ترافقها شائعات تهدف إلى خلط الأوراق وتعطيل أيّ تفاهم يصب في صالح البلد»، في إشارة إلى الحملات التي نفذتها الجماعات الموالية لإيران ضد مذكرات تفاهم وقعها العراق أخيراً مع السعودية ومصر، وتشمل العديد من الملفات الاقتصادية.

واستأنفت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع العراق في ديسمبر/ كانون الأول 2015، بعد 25 عاماً من انقطاعها جراء الغزو العراقي للكويت عام 1990. وبدأت العلاقات تتحسن، لكن لم تتحقق نتائج على أرض الواقع، لا سيما في الملف الاقتصادي.

كما شهدت العلاقات بين العراق ومصر والأردن تقارباً في الأشهر الماضية وسط لقاءات متبادلة بين مسؤولين كبار، وهو ما لاقى اعتراضاً من أطراف سياسية في العراق، بينما أكدت وزارة الخارجية العراقية، في مارس/ آذار الماضي، أنّ التنسيق الثلاثي بين العراق والأردن ومصر ليس موجهاً ضدّ أحد.

ورغم العراقيل التي يوجزها خبراء بالتحديات الأمنية وضعف القرار السياسي، يأمل كثيرون بأن تتمكن الدولة العراقية من تنويع مصادر الدخل عبر تعزيز الاستثمارات في مختلف القطاعات، لا سيما الزراعة. ويقول الخبير الزراعي سعد الخزرجي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «وزارة الزراعة تبذل قصارى جهدها لاستقطاب الشركات الاستثمارية الأجنبية، التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الرقعة الزراعية التي تقلصت في السنوات الأخيرة». ووفق الخزرجي: «نطمح لأن نكون من بين أكبر مراكز التصدير الزراعي في المنطقة، ورفد الموازنة العراقية». يتابع: «تعزيز الاستثمار الزراعي سيساهم في تحقيق مكاسب اقتصادية، وتخفيض نسبة العجز في الموازنة، وكبح النفوذ الإيراني المسيطر على السوق العراقية، خصوصاً المحاصيل الزراعية».

الحكومة تخطط لطرح 3 ملايين دونم زراعي أمام الشركات الأجنبية

أطراف سياسية عرقلت عرضاً سعودياً للاستثمار الزراعي

32

أظهر تقرير حديث صادر عن وزارة الزراعة العراقية، أن العراق لديه قرابة 32 مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، لم يستغل منها سوى نحو 18 مليون دونم (الدونم يعادل ألف متر مربع).

رفض برلماني لاستيراد الغاز من مصر

أعربت زهرة البجاري، عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي، عن رفضها استيراد الغاز الطبيعي من مصر، وذلك بعد إعلان وزير النفط العراقي عامر عبد الجبار، يوم الخميس الماضي، إمكانية استيراد الغاز المصري عبر الأراضي السورية. وقالت البجاري في تصريح لوكالة الأنباء العراقية (واع)، أمس السبت، إن «استيراد الغاز بادرة سيئة لأنه ليس من المعقول استيراده من إيران أو من مصر، بينما يمتلك العراق احتياطياً كبيراً منه يبلغ 110 تريليونات متر مكعب»، مضيفة «من المفروض أن يتم التوجه صوب الاستثمارات المحلية وتعزيز الثروات المحلية بدلاً من الاستيراد من دول الجوار». ولم يكشف الوزير العراقي، الذي جاءت تصريحاته على هامش زيارة وزير نفط النظام السوري بسام طعمة لبغداد قبل ثلاثة أيام، عما إذا كان هناك تنسيق أو تفاهم مسبق مع القاهرة بشأن مقترح استيراد العراق الغاز من مصر، وكيفية ذلك، بينما أشار محللون، إلى وجود عوائق كبيرة تحول دون إتمام الأمر، من أبرزها العامل الأمني المضطرب في المناطق الحدودية العراقية السورية بسبب نشاط تنظيم داعش وأيضاً الفصائل المسلحة الحليفة لطهران.

العراق يعتمد على إيران في استيراد كثير من المنتجات الزراعية (فرانس برس)